دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	صفات مزودي التحليل السياسي
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	عطافي، أمجد
المجلد/العدد:	ع 37
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	نوفمبر - ذو القعدة
الصفحات:	26 - 27
رقم MD:	385806
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العالم العربي ، التحليل السياسي ، النظم السياسية ، المحللون السياسيون ، اتخاذ القرارات ، جمع المعلومات ، القرارات السياسية ، مراكز الدراسات الإستراتيجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/385806

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

صفات مزودي التحليل السياسي

• نيويورك: د.أمجد عطايا

يرى بعضنا أن من أهم الصعوبات التي تعترض عملية اتخاذ القرار السياسي، عدم توافر المعلومات الجيدة والمتجددة عن ظروف قضية سياسية ما وإمكانياتها، وما يمكن استيعابها به من تحليل سياسي صائب تجاهها. إذ تعد المعلومات والتحليل بمنزلة الدعامة الأساسية لاتخاذ القرارات السياسية الصائبة، ويرجع ذلك إلى المعلومات التي تفيد في تحديد المشكلة والبدائل وتقييمها طبقًا للنتائج المرتقبة من كل بديل، والتغذية الراجعة عن نتائج التنفيذ ضرورية لتقييم القرار واتخاذ إجراءات تصحيحه إذا لزم الأمر، وحيث إن لجمع المعلومات والتحليل تلك الأهمية القصوى في عملية اتخاذ القرار السياسي، فإنه لزم أن يكون القائمون على تجميعها بالقدر الكافي من الخبرة والكفاءة، كما لابد أن يتم جمع تلك المعلومات دون ضغوط نفسية أو جسدية أو زمنية، وتوفير الأجهزة والأدوات التي تساعد على تسهيل الوصول إليها وتحليلها، وإلا فإن ذلك سيؤثر بالتأكيد في جودة القرار المتخذ وسلامته.

هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فنشير كذلك إلى نوعية الكادر المطلوب لإخراج ذلك التحليل المعلوماتي. فعلى سبيل المثال لابد أن يكون الكادر مؤهلاً بالخبرة الميدانية والعلمية والثقافية، أي أن لا يكون الأشخاص القائمون على صياغة التحليل السياسي من الأفراد الذين ما زالوا يبصمون على قرارات الحكومة إن صح التعبير، أو من المجاملين والمنافقين، أو ذوي المصالح والأهواء الشخصية، أو ممن يقعون تحت تأثير الضغوط الخارجية والداخلية، كأن يكونوا جزءًا من المشكلة، أو لهم صلة بها، بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعليه، فإنه قد بات من الضروري أن تهتم دولنا العربية، بشكل عام، بهذا النوع من عمليات إدارة إنتاج التحليل السياسي الناجح، من خلال توفير الأشخاص والكوادر المؤهلة لذلك، أو من خلال رفع كفاءة المؤهل منهم، والمساهمة في بناء مراكز للدراسات والأبحاث المتخصصة في هذا الشأن، وذلك لما لها من أهمية فعالة في بناء خطط التنمية المستقبلية، وعلى وجه الخصوص مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية لما لها من دور أساسي وريادي في توفير المعلومات والدراسات والمخططات الأولية والبحوث العلمية، لفهم تفاصيل بقية الجوانب الحياتية الاقتصادية والتنموية، وذلك من منطلق أن العامل السياسي هو المحرك الأساسي لبقية الأنشطة الحياتية، وخصوصًا في وقتنا الراهن.

هذه الدعوة التي نجليها في بحثنا هذا، نابعة من أصل يرى أن موارد التحليل السياسي العربي ضعيفة. وهي فكرة انطباعية لها ما يؤيدها في الميدان المعلن على أقل تقدير، لأننا لن نكون في مجال يمكننا أن نحكم فيه على التحليل السياسي الداخلي لمنظومات السياسة العربية. لذا سوف نستخدم التحليل السياسي الإعلامي ميدانًا لمعالجتنا هذه.

فالمتابع للكتابات العربية يلاحظ مدى ضعف التحليل السياسي الاستراتيجي وهشاشته، بل يمكن القول إننا نشهد غيابًا للفكر التحليلي الاستراتيجي. أما المحللون الاستراتيجيون الأكفاء فهم يعدون على أصابع اليد، والخطر ليس فقط في الفجوة الهائلة بين التحليل السياسي في المنطقة العربية والغرب، ولكن في أن ما يسمى بالتحليل السياسي في العالم العربي، يقدم رؤية خاطئة ومضللة تقود إلى عكس المرجو منها، فيؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات بناء على تصورات وتحليلات خاطئة والنتيجة في النهاية هي تعاظم الخسائر.

فلم يتناول الكثيرون من الكتاب العرب، موضوع غياب التحليل السياسي الاستراتيجي الموضوعي في منطقتنا، ولم تنظم الكثير من الفعاليات والمؤتمرات التي تعنى بتقديم تقييم لوضع فن التحليل السياسي والكتابات السياسية الاستراتيجية العربية على وجه الخصوص، ولم نجد في فضائنا العربي الواسع، مساحات بارزة لمحللين سياسيين أفذاذ، فكل شيء يمضي في طريقه، والكتابات، سواء أكاديمية أو غير أكاديمية، مقروءة أو مسموعة أو مشاهدة، في النهاية، هي إعادة تدوير لسلع قديمة تزداد عتاقة مع مرور الزمن، وتدور حول محور وضعه سياسيون وعباقرة عرب ومنهم الأستاذ محمد حسنين هيكل وغيره. والسؤال: ما أسباب تردي التحليل السياسي في المنطقة العربية؟ بالطبع هناك الكثير من الأسباب ومنها:

الاستبداد السياسي: من الصعب ازدهار التحليل السياسي في بيئة مستبدة. فالبيئة المستبدة تعمل أصلاً ضد الكفاءات، وخصوصًا في المجال السياسي، كما أنها لا تحتمل تحليلاً سياسيًا واستراتيجيًا حقيقيًا يدعو إلى تشاطر صيغة اتخاذ القرار السياسي للدولة.

سيادة نمط التحليل الأيديولوجي:

في أغلب مراكز الدراسات التي يطلق عليها تجاوزًا في العالم العربي مراكز استراتيجية، مع بعض الاستثناءات، فهي محملة بالانقسام الأيديولوجي السائد في المنطقة. فالمحللون في هذه المراكز في مجملهم يتوزعون بين الإسلاميين والقوميين، وهؤلاء يقدمون تحليلاتهم من منطلقاتهم الأيديولوجية ولدعم هذه المنطلقات، ولهذا تأتي هذه الكتابات محملة ومعبأة بالفكر الأيديولوجي وليس التحليل المحايد. ومعلوم أن الفكر الأيديولوجي يدمر التحليل الموضوعي، وينطلق في مجمله نحو دعم الأطروحات التي تساند الأيديولوجية، ومن ثم فهو لا يبحث عن المخاطر والتحديات الآنية والمستقبلية على الوطن، وإنما على مذهبه وأتباعه، ويقسم الناس إلى أصدقاء وأعداء وحلفاء بناء على قربهم أو بعدهم من هذه الأيديولوجية.

ظاهرة التحليل بالتمني:

التفكير بالتمني، هو صفة عربية تأتي من شعوب تسيطر عليها العاطفة، ومبعث تحليلاتها الحب والكره. فهناك عشرات الكتابات عن أفول الحضارة الغربية ونهاية القطب الأوحد القريبة وارتفاع الصين محلها.. إلخ، وكلها كتابات لا تعكس أي رؤية عقلانية أو منطقية، بقدر ما تعكس عاطفة صاحبها تجاه هذه القضايا. فبعضهم لا يعرف شيئًا عن الغرب ولم يزره، وآخرون يجلسون في الدول العربية ويتخيلون سيناريوهات من وحيهم، ويزعمون أشياء وينسبون أخرى إلى شخصيات وهمية وحقيقية، والنهاية التي تصل للمستفيد هي بوتقة أمنياتهم الشخصية، وليس التحليل الجاد الذي يحتاج إلى بحث مضن ومرهق، ويفتش وراء كل رقم يفحصه ويدقق فيه، ويلهث وراء كل تحليل جديد في الغرب، ويتابع ويمحص ويفحص ويدقق. ولا نبالغ إذ نقول إن التحليل بالتمني يعمي صاحبه عن رؤية الحقيقة.

قسوة الواقع ومر الحقيقة:

الحقيقة صادمة، وأغلب التحليلات السياسية الصحيحة والموضوعية لا تصب في صالح العرب بأوضاعهم الراهنة، وتحملهم مسؤولية كثير من الأخطاء، فهناك اتجاه عالمي الآن على أن الإسلام لصيق الإرهاب والعنف، وأنه أي الإسلام حاشا له، دين يحض عن توسيع الصدام اللاعقلاني مع المجتمع الدولي، وأن المعتدلين العرب يعانون حالة صمت، وكأن المعركة لا تخصهم رغم أنهم هم الذين سيدفعون الفاتورة الكبرى.

فالمحلل الذي يتناول هذه الأوضاع البائسة يهاجم بشدة، ويتراوح الهجوم بين الاتهام بالعمالة، وعند الحد الأدنى بجلد الذات. ومن يقول الحقيقة يدفع ضريبة ثقيلة ويحتاج إلى شجاعة خاصة في جو الإرهاب الفكري والفعلي الذي يطارد المحللين المحترفين والمستقلين في العديد من الدول العربية.

ضعف معاهد التحليل والبحث السياسي وقلتها:

التحليل السياسي يحتاج إلى بناء تعليمي جيد ومعاهد تعليمية متخصصة في عدد كبير من التخصصات الدولية الدقيقة التي تغطي جميع هذه الفروع، وكذلك التوزيع الجغرافي للمناطق المختلفة من العالم. وحالة التعليم في العالم العربي، حاليًا، لا تصنع عقولاً مفكرة مبتكرة موضوعية محايدة مستقلة نزيهة خلاقة شجاعة، إن لم نكن متجاوزين مع بعض الاستثناءات البسيطة.

الارتهان لنظرية المؤامرة:

هناك هجوم عربي غير عقلاني على كل تحليل دولي يقترب من تشخيص مشاكلهم وأوضاعهم، لذا اعتادوا الهجوم على كل تحليل رصين يقترب من الحالة العربية يؤدي إلى تغييب التراكم المنطقي عند العقلية العربية، ويساعد على توحش نظرية المؤامرة في العقل الجمعي العربي، وهي العدو الأول لأي تحليل منطقي عقلاني للواقع السياسي الدولي والإقليمي.

هذا بعض من كم كبير من العوامل التي تمثل عائقًا أمام ظهور مدارس عربية معاصرة في التحليل السياسي الرصين.. ونتمنى أن نرى يومًا ما مؤتمرًا عربيًا يتناول هذه القضية بدرجة أكبر من التفصيل لبحث الأسباب وطرق العلاج. ■